قطاعات وفروع اقتصادية محددة . وشهد هذا القانون تطورا خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ اذ اعيد النظر فيه عام ١٩٥٩ وعرف عدة تعديلات جرى الهام منها عام ١٩٦٧ (٤).

ب — **الضمانة السياسية** : الا ان المستثمرين الاجانب يطالبون قبل كل شيء بوضع سياسي ملائم يتيح لهم استثمار الرساميل دون أية مخاطرة . وكان المستثمرون يهدفون ، من خلال استثمار اموالهم في اسرائيل ، استغلال المنطقة العربية بشروط أفضل ولو على المدى البعيد . ففي الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٧ ، لم تكن هناك أزمة اقتصادية فحسب ، بل أيضا وضع سياسي غير مستقر في منطقة الشرق الاوسط تميز بصعود حركة التحرر العربية (خاصة في مصر وسوريا) عموما وبداية تحرك الشعب الفلسطيني خاصة . وتتوافق هذه الفترة مع بدء حركة التحرير الوطني الفلسطيني — فتح — بالعمليات العسكرية ضد اسرائيل وبروز بوادر الشخصية الفلسطينية . ومما أعاد الثقة بالاقتصاد الاسرائيلي في أوساط المستثمرين الاجانب ، الانتصار الاسرائيلي الساحق في حرب حزيران١٩٦٧ واحتلال مناطق عربية وفلسطينية واسعة. لقد شكل هذا الانتصار الضمانة السياسية للمستثمرين الاجانب ، وهذه الضمانة هي اهم بكثير من الضمانة القانونية .

الاستثمارات الاجنبية في اسرائيل ، ١٩٦٤ — ١٩٧٢

(بملايين الدولارات)

	مجموع الاستثمارات	الاستثمارات المصفاة	اعادة استثمار الارباح	مجموع الاستثمارات المصافية
١٩٦٤	١٦٩٫٤	— ١٧٫١	٤٫٤	١٥٦٫٧
١٩٦٥	١١٤٫٩	— ٢٧٫٩	٤٫٨	٩١٫٨
١٩٦٦	١٠٤٫٣	— ٢٧٫٠	٥٫٢	٨٢٫٥
١٩٦٧	٥١٫٦	— ٣١٫١	٤٫٣	٢٤٫٨
١٩٦٨	٥٥٫٣	— ٣٢٫٧	٤٫٠	٢٦٫٦
١٩٦٩	٧٤٫٥	— ٣٣٫٧	٥٫٢	٤٦٫٠
١٩٧٠	٧٦٫٦	— ٢٧٫٨	٥٫٢	٥٤٫٠
١٩٧١	١٤٨٫٢	— ٣٣٫٠	٥٫٦	١٢٠٫٨
١٩٧٢	١٨٣٫٣	— ٤٧٫٥	٥٫٦	١٤١٫٧

المصدر : Bank of Israel, Annual Report, 1970, 1972

٣ — الاستثمارات الاجنبية والقطاع الخاص :

تشير الفترة ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ الى الاعتماد الاسرائيلي المتزايد على الرساميل الاجنبية وبالتالي الى تراجع القطاعين العام والهستدروت لصالح القطاع الخاص المرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الرأسمالي العالمي . هذا لا يعني ان القطاعين العام والهستدروت لا يعتمدان على الخارج ، بل ان هذا الاعتماد يجري بطريقة **غير مباشرة** من خلال المساعدات المتأتية من الجاليات اليهودية والولايات المتحدة الامريكية الى الحكومة الاسرائيلية .